السوفييت يكسبون من ذلك تطوير صناعاتهم واستغلال ثروات سيبيريا الهائلة بينما لا يخسرون سوى شيء من الغاز والنفط الفائض عن حاجتهم(٣٢) والذي تشير الدلائل الى انهما سيفقدان أهميتهما كمصدر اساسي للطاقة مع نهاية هذا القرن ، وان كانا سيحتفظان بأهميتهما كمادة خام للصناعات البتروكيميائية .

ولكن ماذا عن المدلولات والمضامين السياسية لهذا التعامل على نطاق واسع بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية ؟ لا ريب ان التعامل التجاري وعقد الصفقات الطويلة الامد لتطوير حقول النفط والغاز وموارد الثروة الطبيعية الاخرى في سيبيريا وكذلك في مجال تطوير الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية الاخرى بل وفي ميدان تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية ببناء محطات نووية لتوليد الكهرباء في الاتحاد السوفييتي تتزود منها المانيا الغربية ببعض احتياجاتها علاوة على التعاون في حقل العلوم الفيزيائية والفضائية مع الولايات المتحدة ومع غيرها من دول المعسكر الرأسمالي ، مثال ذلك استعانة الولايات المتحدة الامريكية بخبراء سوفييت لتطوير الطريقة الهيدروديناميكية المغنطة ( هـ. د. م ) لتوليد الكهرباء باستخدام الغاز الناتج عن احراق الفحم لتشغيل توربينات اليكترومغنطيسية ، وهي الطريقة التي يتفوق فيها السوفييت على بقية دول العالم(٣٣).

ان التعامل بين الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الرأسمالي في ميادين التبادل التجاري والتصنيع والعلوم والابحاث على هذا النطاق الواسع وبهذا الحجم وعلى هذه الاصعدة جميعا هو ، بلا ريب ، يمثل ظاهرة جديدة في العلاقات بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي تبلورت في غضون السنوات القليلة المنصرمة .

ولرب قائل ان التعامل بين الدولة السوفييتية ودول المعسكر الرأسمالي في ميادين التجارة والاقتصاد انما هو هدف من أهداف السياسة الخارجية لهذه الدولة منذ ايام مؤسسها الاكبر لينين، بل ان سياسة التعامل التجاري والاقتصادي هذه هي من أركان السياسة اللينينية المنبثقة من المقولة اللينينية الصائبة والقائلة بامكانية انتصار وبناء الاشتراكية في دولة واحدة ، وهي المقولة التي خاض لينين نضالا ايديولوجيا عنيفا لتثبيتها واقرارها في وجه المعارضة الشرسة التي واجهها من انصار نظرية الثورة الاممية الشاملة العامة والثورة الدائمة من التروتسكيين والمنشفيك وغيرهم . ان هذا صحيح تماما، فمن الانصاف للقيادة السوفييتية الحالية التي تتوجه للتعامل مع اقطار المعسكر الرأسمالي في ميادين التجارة والاقتصاد والعلوم أن نقر بأن ما يدعى بالستار الحديدي لم يكن في حقيقة الامر سوى القيود الشديدة التي فرضتها الدول الرأسمالية والاستعمارية على التعامل والتبادل الاقتصادي والتجاري مع الدولة السوفييتية في جهد يائس ومتواصل لخنقها او اعاقة تطورها ونموها . وان القوائم الطويلة من السلع والبضائع التي كانت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية تحظر تصديرها وبيعها للاتحاد السوفييتي باعتبارها سلعا استراتيجية تستخدم في المجهود الحربي هي خير شاهد على ان ما يسمى « بالستار الحديدي » انما هو ستار فولاذي من المقاطعة الرأسمالية التي كانت مفروضة على الدولة السوفييتية الفتية ، حينئذ ، وان معارضة السناتور الاميركي هنري جاكسون الموالي للصهيونية وغيره من غلاة الرجعيين والاستعماريين في اوساط السياسيين الامريكيين ورفضهم المصادقة على الاتفاقيات التجارية والاتفاقيات الاخرى التي تم التوصل اليها بين شركات النفط الامريكية والحكومة السوفييتية لتطوير مصادر الغاز والنفط في سيبيريا هي مثال حي على الستار الحديدي الذي ما فتئت هذه الاوساط الرأسمالية الغربية تفرضه على الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الاخرى . وتقول المصادر السوفييتية ان توسيع نطاق التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين الاتحاد السوفييتي ودول العالم الرأسمالي انما هو تطوير لسياسة « الانفراج الدولي » وهي السياسة المستمدة من مقولة « التعايش السلمي » وهي احدى المقولات اللينينية الاساسية للسياسة الخارجية للدولة السوفييتية تجاه دول العالم الرأسمالي ودول العالم أجمع ، وهي المقولة التي أعاد تأكيدها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٥٦ وظلت منذ ذلك الوقت المحور الاساسي للسياسة الخارجية السوفييتية ، وان